

Distr.: General
23 March 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى الاجتماع التشاوري السنوي العاشر المشترك بين أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦.

وفي أعقاب هذا الاجتماع التشاوري، اتفق أعضاء المجلسين على إصدار بيان مشترك (انظر المرفق).

ولني أحيل إليكم هذا البيان المشترك بصفتي رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا، وهو الهيئة التابعة لمجلس الأمن التي تابحت مع الزملاء في الاتحاد الأفريقي بشأن النص المرفق.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تيكيدا أليمو

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك الصادر عن الاجتماع التشاوري السنوي العاشر المشترك بين
أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع
للاتحاد الأفريقي

١ - عقد أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهم التشاوري السنوي العاشر المشترك في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦.

٢ - وأعادوا تأكيد المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة والولاية المنوطة بمجلس السلم والأمن فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن في أفريقيا. بموجب ما نصَّ عليه البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأعادوا أيضا تأكيد أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور التنظيمات الإقليمية في حلّ المنازعات المحلية.

٣ - واستعرض أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن مسائل السلام والأمن، وبالأخص حالات النزاعات والأزمات في بوروندي والصومال. واغتتموا فرصة الاجتماع التشاوري المشترك والاجتماع غير الرسمي. بمناسبة مرور عشر سنوات على مشاوراتهم المشتركة الذي عقد على هامش الاجتماع التشاوري المشترك لتقييم تعاونهما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا، ولتبادل الآراء بشأن سبل تعزيز الشراكة بينهما، بما يتسق مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن.

٤ - وأكد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن أهمية الاحترام المتبادل في الشراكة بين المجلسين، وشددوا على ضرورة تجديد الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة، بسبل منها استعراض الشراكة وتحويلها، من أجل ضمان تحقيق قدر أكبر من أوجه التآزر والاتساق واستجابة أكثر فعالية إزاء تحديات السلام والأمن التي تواجهها القارة الأفريقية.

٥ - وفي هذا الصدد، عقد المجلسان العزم على إقامة شراكة أكثر اتساقا وفعالية، وشددوا على أن الجهود المشتركة والمنسقة التي يبذلها المجلسان في إطار مسائل السلام والأمن ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المزايا النسبية لكل منهما، فضلا عن سلطات كل منهما وكفاءته وقدراته.

فيما يتعلق بالحالة في الصومال

٦ - لاحظ أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن مع الارتياح التقدم الكبير الذي أحرز في الصومال على الرغم من التحديات المتبقية. وأثنوا على حكومة الصومال الاتحادية وسائر الزعماء السياسيين الصوماليين، لاتفاقهم على نموذج العملية الانتخابية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس ٢٠١٦ وشجعوهم على مواصلة جهودهم الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في الصومال. وأثنوا على التزام الحكومة الاتحادية بتخصيص ٣٠ في المائة من مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب للنساء. ورحّبوا بالالتزام الوارد في إعلان مقديشو بوضع خريطة طريق وخطة لتنظيم الاقتراع العام في الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

٧ - ودعا أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن أصحاب المصلحة الصوماليين إلى التمسك بالتزامهم بالأبجدي تمديد الجداول الزمنية للعملية الانتخابية في الصومال، ودعوا إلى إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور وإلى إتمام عملية تشكيل الدولة الاتحادية. وشددوا على أهمية حسن النية والتعاون بين السلطات الاتحادية والإقليمية في الصومال في حلّ المسائل المعلقة في هذا الصدد.

٨ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في الصومال. وأعربوا مجدداً عن إدانتهم الشديدة للهجمات التي تشنها جماعة حركة الشباب الإرهابية ولقيام هذه الجماعة بتجنيد الأطفال. وأكدوا أن هذه الجماعة تشكل تهديداً خطيراً في الصومال، وحثوا قوات الدفاع والأمن الوطنية الصومالية على بسط سيطرتها الكاملة والفعالة على المناطق المحررة من حركة الشباب.

٩ - وفي هذا الصدد، أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية وسائر القادة السياسيين لتعزيز وتشكيل قوات أمن تتميز بجدارتها المهنية ويتاح الانضمام إليها للجميع وتخضع للمساءلة وعن تشجيعهم لهذه الجهود، وشجعوا الحكومة على تكثيف هذه الجهود وحثوا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المساهمة في هذه العملية. وشددوا على ضرورة تنسيق الجهود بين الجهات الفاعلة الدولية في مجال بناء قدرات قوات الأمن الصومالية وتدريبها.

١٠ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وأثنوا عليهما لما بذلاه من تضحيات وجهود في مكافحة حركة الشباب. وأقروا بالدور الحاسم لبعثة الاتحاد الأفريقي في تحقيق الاستقرار في الصومال. وناقشوا التحديات المالية واللوجستية والتشغيلية التي تواجهها البعثة. وأكد مجلس السلم والأمن ضرورة توفير مزيد من الدعم الذي يتسم باستدامته وإمكانية التعويل على توافره وفعالته إلى البعثة. وشددوا على أهمية تعزيز القيادة والتحكّم، وتوفير قوات وعناصر تمكين وعناصر مضاعفة إضافية وتحسين التنسيق داخل البعثة، على النحو الوارد في الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد

شرطة في البعثة الذي عقد في جيبوتي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، ودعوا إلى الإسراع بالوفاء بهذه الالتزامات.

فيما يتعلق بالحالة في بوروندي

١١ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن مجددًا عن بالغ قلقهم إزاء استمرار المآزق السياسي والعنف في البلد، وما يصاحب ذلك من تداعيات إنسانية خطيرة. وأدانوا بشدة جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، أيا كانت الجهة التي ترتكبها. وأكدوا الضرورة الملحة لعقد حوار حقيقي وشامل للجميع بين الأطراف البوروندية، يستند إلى احترام الدستور واتفاق أروشا، بالتنسيق مع حكومة بوروندي وجميع الجهات البوروندية المعنية بالمتزمة بالتوصل إلى تسوية سلمية، سواء كانت تلك الجهات في بوروندي أو خارج البلد، بغية التوصل إلى حلٍ توافقي للأزمة الراهنة ينبع من العناصر الوطنية.

١٢ - وحثوا حكومة بوروندي وجميع الجهات البوروندية المعنية بالمتزمة بالتوصل إلى تسوية سلمية، سواء كانت تلك الجهات في بوروندي أو خارج البلد، على التعاون التام مع الوسيط ورئيس أوغندا يويري موسيفيني، والميسر والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنجامين ويليام مكابا، بغية الاتفاق على وجه السرعة على جدول زمني لإجراء حوار شامل بين الأطراف البوروندية في حينه تقوده جماعة شرق أفريقيا ويدعمه الاتحاد الأفريقي. ورحّبوا كذلك بدور الأمين العام، من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها مستشاره الخاص المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، السيد جمال بنعمر، لدعم الحوار بين الأطراف البوروندية، وفي هذا الصدد للتنسيق والعمل مع الوسيط والميسر في إطار العملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا ويدعمها الاتحاد الأفريقي.

١٣ - ورحّب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في بوروندي، كما رحّبوا بالزيارة التي قام بها الوفد الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي إلى بوروندي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، وبالزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى بوروندي في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، رحّبوا بموافقة السلطات البوروندية على أن ترفع إلى ٢٠٠ عدد مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي، وشدّدوا على أهمية نشرهم بشكل كامل وبسرعة، وحثوا حكومة بوروندي وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على التعاون الكامل معهم لتيسير تنفيذ ولايتهم.

١٤ - واتفق أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن على عقد اجتماعهم التشاوري الحادي عشر في أديس أبابا في عام ٢٠١٧، الذي سيُتيح للمجلسين، بصفة خاصة، فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذا البيان. وسيُحدّد موعد هذا الاجتماع من خلال المشاورات بين رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.